Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

التجارب الدولية الناجحة في تطبيق التنمية المتوازنة في ظل الثورة الصناعية الرابعة ماليزيا نموذجا

د. جمال عبد العزيز عوضين الديسطى
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
dr.geldeiasti@yahoo.com

استلام البحث: 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

ملخص الدراسة:

تعد التجربة الماليزية في التنمية من أهم التجارب تميزاً لما لها من خاصية وأهمية بالنسبة للدول العالم الثالث، والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية. فقد استطاعت التوفيق بين اتجاهين الاحتفاظ الاقتصاد الوطني والاندماج في اقتصاديات العالمية (العولمة) . ارتكزت ماليزيا على المبدأ الاسلامي الذي يجعل الانسان النشاط التنموي واداته, واكدت على تمسكها بالقيم الاخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الاغلبية المسلمة من السكان الاصليين (الملايو) وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية ورفع كفاءتهم التعليمية والمهنية , ويعد فكر رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على مستوى آسيا ,وتجسدت التجربة الماليزية في قدرة الدولة شعبا وحكومة في الاعتماد على الذات ولم يتحقق ذلك الا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الاساسي في التقدم الاقتصادي علي المستوي الداخلي. مع الاستفادة من التكتلات الاقليمية كمنظمة (اسيان) التي كانت قد اسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في الاقتصادات العالمية. على الدول العربية ان تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة ودقيقة في شتى المجالات سواء الجانب الصناعي والبشري وقطاع التعليم والصحة....الخ للاستفادة منها في النهوض اقتصاديا وانتشال دولها من الواقع الاقتصادي المتردي فمع ما تملك الاقطار العربية من موارد هائلة بشرية واقتصادية لا تملكها دولة في العالم الا ان نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي تكاد تكون ضعيفة جدا . وعليه ان تجربة ماليزيا التنموية اصبحت أنموذجاً يحتذى به لكل من اراد ان يلحق بركب التقدم.أهم النتائج التي توصل إليها البحث: وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي بين محددات النمو الاقتصادي التالية (الإنفاق العام ، تكوين رأس المال ، الاستثمار الأجنبي ، صافي الميزان التجاري ، إيرادات النفط ، حجم السكان ، المدخرات والاستهلاك المحلي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المتوازنة، الثورة الصناعية الرابعة، الناتج المحلي

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

Successful international experiences in applying balanced development under the Fourth Industrial Revolution- Malaysia is a model

Jamal Abdel Aziz Awadeen Al-Daysty

Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

Abstract:

The Malaysian experience in development is one of the most distinguished experiences because of its characteristic and importance for the third world countries, which can follow in its footsteps to get rid of underdevelopment and economic dependence. and integration into global economies (globalization). Malaysia has transformed from a country that relies on the export of simple raw materials (rubber and tin) to the largest exporter of commodities and modern industrial technologies in Southeast Asia. Malaysia was based on the Islamic principle that makes the human development activity its tool, and emphasized its adherence to moral values, justice and economic equality with interest in developing the Muslim majority of the indigenous population (Malays) and encouraging them to work in the productive sectors and raising their educational and professional efficiency. The developmental thought motivating to lead Malaysia to be a distinguished industrial country at the level of Asia, and the Malaysian experience was embodied in the ability of the state, people and government to be self-reliant. With the benefit of regional blocs such as the Organization (ASEAN), which had contributed to strengthening the Malaysian economy and gave it a place in the global economies. The Arab countries should study Malaysia's experience in depth and in detail in various fields, whether the industrial and human aspects, the education and health sector, etc., in order to benefit from it in the economic advancement and extrication of their countries from the deteriorating economic reality. The world, however, its contribution to the global economy is almost very weak. Accordingly, Malaysia's development experience has become a model for anyone who wants to catch up with progress. The most important findings of the research: There is a positive relationship between GDP between the following determinants of economic growth (public spending, capital formation, foreign investment, net trade balance Oil revenues, population size, savings and domestic consumption.

Keywords: Balanced development, fourth industrial revolution, GDP

المقدمة

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الأسيوي وهذه الدولة منذ عام 1970م وهي تعمل بخطي متقدمه لتحسين الوضع العام في البلاد خصوصا الاقتصادي فقد عملت من خلال خطط خمسيه متعاقبة لترتقي بمستوي المعيشة لذي المجتمع حيث كان تقريبا أكثر من 70%من السكان حينها دون مستوي الفقر خصوصا الأسيويين الذي يمثلون الأغلبية لسكان ماليزيا ومع العمل المتواصل استطاعت ماليزيا أن تصل الي الحلم الذي أسهم في علاج المشكلة الاقتصادية التي يعانى منها المجتمع وذلك بالتوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوي الدخل للإفراد وإيجاد فرص للعمل وتحقيق مستوي جيد للدخل[1]. والتجربة الماليزية أصبحت اليوم نموذج يحتذى به العالم وأصبحت تستقطب المتميزين من العلماء والباحثين خصوصا في المجال المصرفي في العالم، ومن اللافت للانتباه الاهتمام الكبير علي المستوي

[1] العمايدة، محمد،علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،1991

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

الحكومي بقطاع الخدمات المصرفية وقد حققت البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحا كبيرا ونموا متميزا وسجلت حضورا قويا في أوساط القطاع المصرفي والمالي حيث أنتشر في العالم أكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية في جميع إنحاء العالم وبقدر حجم الأصول بالدولار الأمريكي[2]،وقد أدي القبول المتزايد للتمويل الإسلامي فى العديد من البلدان إلى منح التراخيص للمؤسسات المالية لتعمل علي أساس مبادئ الشريعة الإسلامية فالمؤسسات المرخص لها متواجدة في 75 دولة إسلامية مثل (ماليزيا،البحرين،الكويت،الإمارات العربية المتحدة)[3]

فالتجربة الماليزية فى التنمية الإقتصادية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تنطوي على كثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية, فعلى الرغم من الإنفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والإندماج في إقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الإقتصادية, وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات, فلقد رصد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2010م أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية إحتلت ماليزيا المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين, كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا في عام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، وجذب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط[1].

ثانيا: مشكلة الدراسة:

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، إذ شكل النموذج التنموي الأسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي و المالي، و لعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي و البعد العالمي كانت أزمة 1997. وعلى المستوى العالم عانى من مجموعة من الأزمات المالية الدولية مند 1929 أزمة الكساد العظيم إلى أزمة جنوب شرق آسيا1997، و ترجع أهم أسباب هذه السلسلة من الازمات إلى اضطرا بات في أسعار الصرف و تدفقات رؤوس الأموال و تشوهات النظام المصرفي. رغم الآثار السلبية التي خلفتها تلك الازمات، إلا إنها لفتت أنظار الدول و الحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكل المالي و البنكي، تفاديا لحدوثها مستقبلا ومحاولة منع انتشارها إلى الدول الأخرى، وقد سبق الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا تحرير القطاعات المالية في هذه الدول، أمام المشاركين من أصحاب رؤوس الأموال مع الافتقاد للرقابة والتوجيه، الأمر الذي أدى إلى تركيز بعض استثمارات

[2] الخياط، عبد العزيز عزت، 2005م، "الصناديق الاستثمارية من وجهة نظر إسلامية"، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة

[3] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، دار النفائس، الأردن، ط 1، 2008

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

رؤوس الأموال في قطاعات غير إنتاجية، مثل قطاع العقارات، وقد تبين بوضوح من جراء الأزمة المالية والاضطرابات التي عصفت بأسواق الأسهم والعملات في العديد من دول جنوب شرق آسيا أن المستثمرين العالميين قد يغيرون نظرتهم للأسواق المالية، ويتحولون عنها بشكل فجائي، مما يترك أثارا واضحة وسلبية على هذه الأسواق، ويثير الكثير من المشكلات، خاصة إذا كانت هذه التدفقات ضخمة ومفاجئة، وهو ما يطلق عليه "الأموال الساخنة" التي تأتي إلى أي بلد كقروض قصيرة الأجل(2)،

وتتمثل إشكالية الدراسة في: تحليل كيفية حدوث الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا بشكل مفاجئ، وعلى نحو أدى إلي انهيار اقتصاديات تلك الدول، ، ونظراً لتفرد التجربة الماليزية في ادارة الازمات المالية والاقتصادية العالمية بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة فقد حرص الباحث على تناولها بالبحث والدراسة لإستخلاص الدروس المستفادة من التجربة في ادارة الازمات ومتي تاثيرها علي الاقتصاد الماليزي وكذلك تحليل السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الحكومة الماليزية إبان الأزمة، والتي أدت إلي بلوغ مرحلة التعافي والخروج من الأزمة دون اتباع توصيات صندوق النقد الدولي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتبع وتحلل حدث اقتصادي جلل، أصاب بالانهيار اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، وهي في أوج مراحل النمو بشهادة صندوق النقد الدولي، في وقت لم يتوقع فيه اشد المحللين تشاؤماً حدوثه وعلى ذلك النحو الذي صارت إليه. من ناحية أخرى، كان رفض ماليزيا لتوصيات صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة، وإتباعها لسياسات عكسية على خلاف ما ذهبت إليه الدول المتضررة الأخرى، أثبتت من خلالها صحة رؤيتها وحكمة قيادتها، بمثابة التجربة الفريدة والتي يستحق الوقوف عليها طويلاً بالدراسة والتحليل.

وتكتسب التجربة الماليزية أهميتها بسبب خروجها أو تمردها على قواعد لعبة العولمة، التي قادتها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تمثل خروج ماليزيا عن قواعد العولمة في آلية مواجهتها لأزمة 1997، وقيامها باتخاذ إجراءات في سبتمبر 1998 أدت إلى فرض القيود على خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتصف بروح المضاربة، كما تم تثبيت سعر صرف العملة الماليزية وخفضت الفوائد، بهدف الدفاع عن الاقتصاد الوطني وإنعاشه وإخراجه من الأزمة، وقد تحدى – مهاتير محمد – محاولات الغرب ودوائر المال العالمية، في إثارة الاضطرابات السياسية على غرار ما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند، مما أدى الى نجاح ماليزيا في تجاوز الأزمة ومواصلة مسيرتها التنموية بشروطها الوطنية، من هنا كان لزاماً علينا أن نقف طويلاً بالتحليل أمام تلك الأزمة – الأزمة المالية في جنوب شرق اسيا– وما تبعها من تداعيات، وكذلك – التجربة الماليزية – في مواجهة تلك الأزمة وكيفية الخروج منها وأخيراً الدروس المستفادة، والتي يمكن تطبيقها على اقتصاديات الدول العربية والنامية.

رابعا:أهداف الدراسة:

1- دراسة التطور الاقتصادي والتنمية في ماليزيا

[2]) كمال المنوفى وأخرون، **النموذج الماليزى للتنمية**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص ص ص53-54.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

2- تقدير العلاقة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا

3- المقارنة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا خلال فترات الأزمات المالية

خامسا: فرضيات الدراسة :

لا توجد علاقة معنوية بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا

سادسا:منهج الدراسة: إرتكز منهج البحث في هذه الدراسة على جانبين، **هما:**

الأول: الجانب النظري: إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بتحليل ودراسة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في العلاقات السياسية والإقتصادية أو دراسة البيانات الإقتصادية ومعدلات نموها ...إلخ، أيضاً وصف واقع الإقتصاد الماليزي، وعمليات التنمية الإقتصادية التي تمت فيهما، وكذلك إستعراض الأزمات المالية العالمية والجهود التى بذلت للخروج منها.

الثانى: الجانب التطبيقى: حيث يتم استخدام الأساليب الكمية والقياسية، وذلك من خلال تقدير العلاقة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا باستخدم برنامج **E- Views**، حيث تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد **Multi Regression Model** لتقدير المعلمات، كما تم إستخدام تحليل التباين إحادى الإتجاه للمقارنة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا

سابعا: حدود الدراسة:

أ- **الحدود الزمانية:** تعتمد الدراسة على جمع وتحليل بيانات عن تجربة ماليزيا التنموية خلال (1990م- 2014م).

ب- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة في تطبيقها على دولة ماليزيا

7- بيانات الدراسة: سيتم الحصول على بيانات الدراسة بالاستعانة بالتقارير السنوية لبيانات نشرات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل- الكتب- الدوريات- التقارير)، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

أهم النتائج التى توصل إليها البحث:

أولا: مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا:

لقد نجحت ماليزيا في أن ترفع ترتيبها لتصبح واحدة من خمس إقتصاديات أولى من حيث قوة الإقتصاد المحلي، حيث حققت انخفاض في معدل البطالة، ومعدل التضخم، وارتفعت مستويات الإنتاجية وزادت حركة التجارة الخارجية توافق ذلك مع تحسن في عدد من المؤشرات الإجتماعية لاسيما في مجال التعليم والصحة[3].

1-معدل النمو الإقتصادي:

([3]) نيفين عبدالخالق، **مرجع سابق** ، ص 10.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

شهد الإقتصاد الماليزي معدلات نمو مرتفعة وصلت في المتوسط إلى نحو 7% من الفترة (1971م–1985م) وهي معدلات مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان التي حققت في تلك الفترة متوسط معدل نمو إقتصادي نسبته 4.2%, وانخفض النمو الإقتصادي في الفترة (1985م–1988م) بسبب الكساد الإقتصادي وانخفاض أسعار المواد الأولية التي كانت ماليزيا تعتمد على تصديرها في ذلك الحين كالمطاط والقصدير، ثم يعود الإقتصاد الماليزي للتقدم ويسترد عافيته مرة أخرى خلال الفترة (1992م–1997م) حيث وصل متوسط معدل النمو إلى 7.8% سنويا، ثم إنخفض بسبب أزمة (1997م–1998م) إلى –(7.3%) نتيجة تداعيات الأزمة المالية الأسيوية التي ضربت إقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، ومع التغلب عليها بفعل السياسات المالية الصارمة من قبل القيادة السياسية نجحت ماليزيا باستقرار معدلات النمو الإقتصادي عند متوسط 6% في الفترة بين (2002م–2007م)، وكنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008م والتي انتشرت تداعياتها في العالم بأسره، ما بين عامي 2008م–2009م ليصل معدل النمو الإقتصادي لماليزيا إلى 4.8% و–2% على التوالي، إلا أن ماليزيا نجحت في استعادة التوزان وقد حققت لها صادرات البترول والغاز في ظل إرتفاع أسعارها نوعا من تعويض ما لحق بها من خسائر بسبب تلك الأزمة، وتراجعت حصيلة الصادرات التي قل الطلب عليها لتحقق معدل نمو إقتصادي في عام2010م 7.5% ثم 5.5% و6% و5% للأعوام 2011م و2012م و 2013م على التوالي[4]:

شكل (1) : نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970–2013)

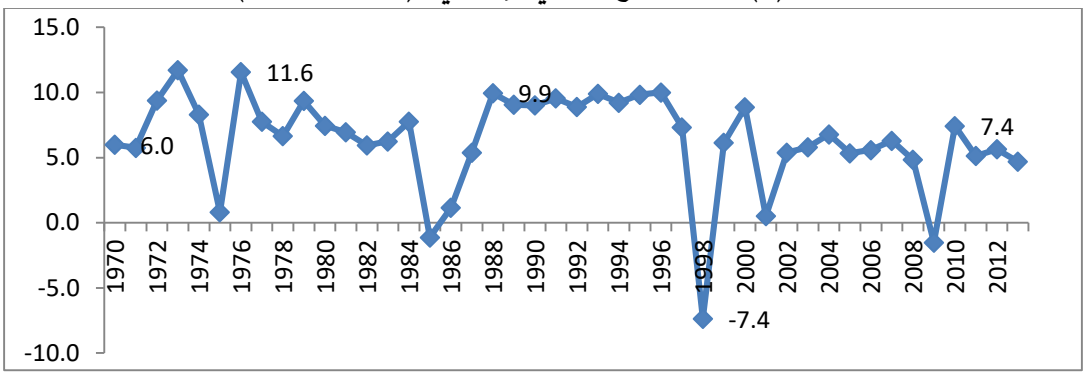

المصدر: بيانات البنك الدولي من الفترة (1970–2012)

2– تطور القطاعات الإنتاجية

تشير معدلات تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية كنسبة من (من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (1971م–2010م), كان إعتماد ماليزيا في بداية الأمر على الزراعة حتى منتصف الثمانينيات لتتراجع تلك النسب لصالح الصناعة حتى تصل إلى أدنى نسبة لها 8% في عام 2005م ,كما ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة إلى نسبة 46% وكذا الخدمات بنفس النسبة 46% (نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي الناتج المحلي).

(4) بيانات البنك الدولي (1970-2010).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

جدول (1): تطور نسبة القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية في ماليزيا "%" خلال (1971-2010)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع صناعة	قطاعات خدمات	إجمالي القيمة المضافة
1971	27	28	45	100
1975	29	34	37	100
1980	23	41	36	100
1985	20	39	41	100
1990	15	42	43	100
1995	13	41	46	100
2000	9	48	43	100
2005	8	46	46	100
2010	10	42	48	100

المصدر: بيانات البنك الدولي، سنوات متفرقة.

3- معدل التضخم:

ولعل ما تجدر الاشارة اليه أن معدلات النمو الإقتصادي التي حققتها ماليزيا تكتسب قيمة أكبر مع انخفاض معدلات التضخم لما لذلك من انعكاسات على القوة الشرائية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي إلى تراجع معدلات التضخم في ماليزيا من 6.7% في عام 1980م إلى 3.04% في عام 1990م حتى يصل في عام 2007م إلى 2.027% ثم عاود الإرتفاع مرة أخرى إلى 5.4% في عام 2008م لينخفض مرة أخرى في عام 2009م إلى -.01% والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم في ماليزيا في الفترة من 1973م إلى 2012م.

شكل (2): معدل التضخم (معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي) خلال (1973-2012) "%"

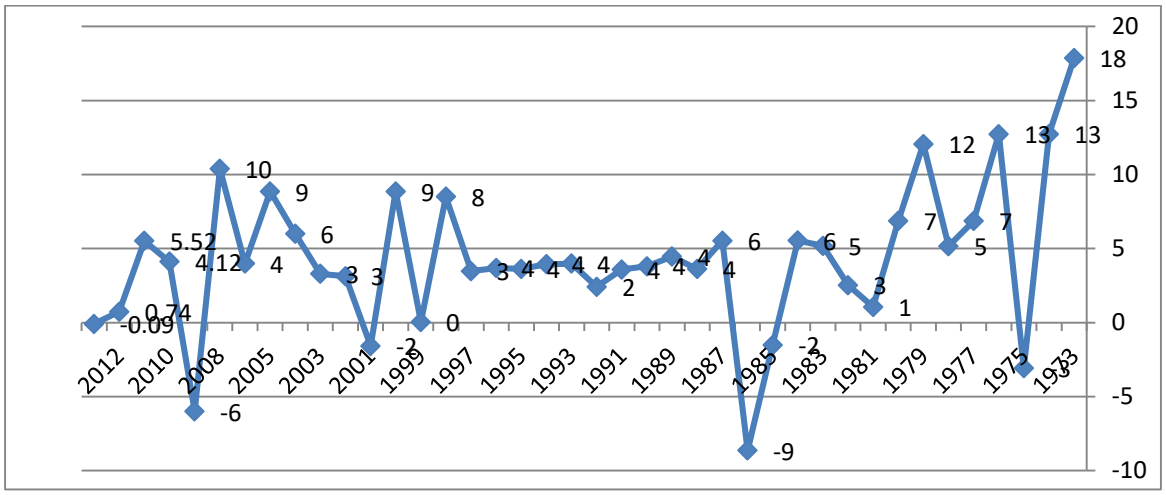

المصدر: بيانات البنك الدولي من الفترة (1973-2012)

4- القضاء على الفقر:

وفيما يتعلق بمكافحة الفقر أمنت القيادة الماليزية بضرورة القضاء على الفقر في ماليزيا بصفة عامة وبين عرقية الملايو بصفة خاصة إلى الحد الذي اعتبر معه القضاء على الفقر هدفاً مشتركاً لكل السياسات الإقتصادية بلا استثناء، وقد ساهمت عوائد

التنمية الإقتصادية المختلفة في انخفاض معدلات الفقر وإعادة توزيع الدخل على العرقيات المختلفة(5) وفي إطار السياسة الإقتصادية الجديدة والتي اعتمدت عام 1970م أن يمتلك الملايو 30% من الأصول الإنتاجية على أن يتم زيادة نصيب غير الملايو من 12% ليصبح 40% من إجمالي الأصول الإنتاجية حتى عام 1990م وواصلت معدلات الفقر إنخفاضها لتصل إلى 5.5% (6).

شكل (3): نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال (1970-2013)

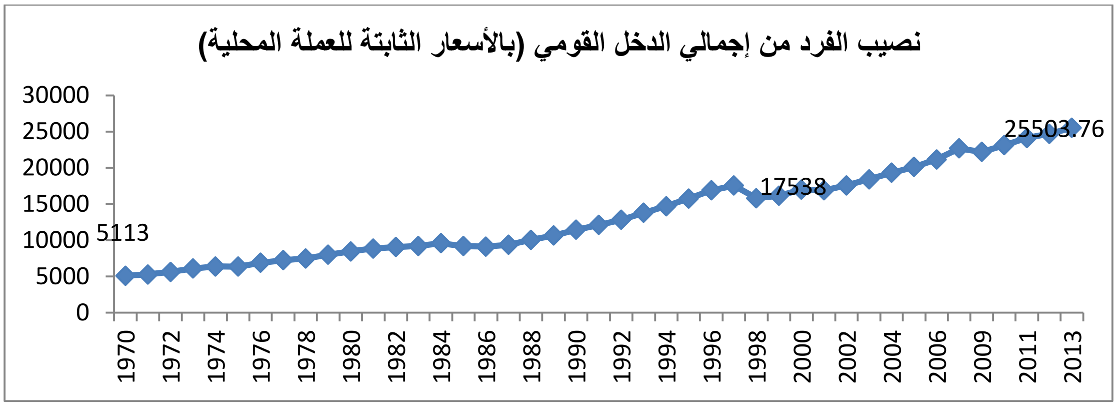

المصدر: بيانات البنك الدولي من الفترة (1970-2013).

شهد متوسط الدخل في ماليزيا إرتفاعاً ملفتاً، حيث زاد متوسط دخل الفرد لأكثر من 5000 رنجيت في عام 1970م ليصل إلى 8800 رنجيت في عام 1980م وإلى ما يزيد عن 17000 رنجيت في عام 2000م، هذا ويبلغ متوسط دخل الفرد طبقا لإحصائيات 2013م نحو 25000 رنجيت وهو من المتوسطات عالية الدخل لاسيما مع إرتفاع عدد السكان إلى ما يزيد عن 28 مليون على نحو ما جاء في تقرير البنك الدولي لعام 2013م ويوضح الشكل التالي تطور نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال الفترة (1970م-2013م)(7).

5- مؤشر التعليم والبحث العلمي:

إهتمت الحكومات المتعاقبة في ماليزيا بالعملية التعليمية واستطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً في هذا المجال حيث تمكنت 3 جامعات ماليزية من الإنضمام إلى قائمة أفضل 500 جامعة في العالم في عام 2005م حيث حتلت جامعة ملايا الترتيب الـ 169، وجامعة ماليزيا الوطنية الترتيب 288، وجامعة بوترا الماليزية بالترتيب الـ 393، ويشير تقرير المسح القومي البحثية والتنموية في عام 2006م والصادر من وزارة العلوم والتكنولوجيا والإبداعات الماليزية أن معدل الباحثين 21.3 باحث لكل

(5) كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض(محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، **مرجع سابق** ، ص197.

(6) ـــــــــــــــــــــــــــــــ، **المرجع السابق**، ص 47.

(7) سكينة العكري، **مجلة الوسط البحرينية - العدد 1087** - الأحد 28 أغسطس 2005 :
http://www.alwasatnews.com/1087/news/read/487779/1.html

10ألآف من أفراد القوى العاملة وبشكل عام هناك إتجاه إيجابي متزايد للإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي والتطوير في ماليزيا[8].

6- مؤشر الصحة:

وبالنسبة للمستوى الصحي فإن مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد يعبّر عن مدى الإهتمام بالصحة في بلد ما، ووفقاً لنفس التقرير فإن ذلك المؤشر بلغ 74.1 عاماً وفقا في عام 2007م في ماليزيا وإذا ما قارنا ذلك بعام 1980م نجد أن توقعات العمر كانت 66.8 عاما مما يعني تحسن الأحوال الصحية في البلاد, وانعكست أثار التنمية الإقتصادية التي اتبعتها ماليزيا على الصحة العامة، فكما تشير البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إرتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 61 سنة في عام 1970م إلى نحو 74سنة في عام 2008م لتضاهي ماليزيا متوسطات كثير من دول العالم المتقدمة كما انخفضت حالات وفاة الاطفال من 18% في عام 1990م إلى 6% في عام 2008م كما ارتفعت نسبة السكان الذين يشربون مياه نقية إلى نحو 99% في عام 2006م [9].

ثانيا: التحليل الإقتصادي لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا فى ظل الأزمات المالية

1- أهم محددات النمو الإقتصادي في ماليزيا:

توجد العديد من المحددات الإقتصادية الكمية التي تؤثر على النمو الإقتصادي لأي دولة، ومن هذه المحددات: الإنفاق العام، والإيراد العام، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، والإدخار المحلي، والديون الخارجية، والتكوين الرأسمالي، والإستهلاك النهائي، وسعر الصرف، وعدد السكان، والموارد الطبيعية (النفط والغاز) [10].وهذا ما يبينه الجدول التالي:

(8) حسن بصرى، تطوير التعليم في ماليزيا، في قضايا الاصلاح في ماليزيا، هدي ميتكيس ، حسن بصرى،(محرران)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية،2010)، ص ص247-24.

(1)ريهام احمد صالح، التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة السياسية (دراسة حالة ماليزيا 1981-2009)، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 75.

(10) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرر)، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

جدول (2) أهم محددات النمو الإقتصادي في ماليزيا خلال (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الإنفاق العام		الإيراد العام مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	الديون الخارجية مليار دولار	التكوين الرأسمالي مليار دولار	الإستثمار الأجنبي المباشر	
		% من م.ن.ج	القيمة مليار دولار					% من إجمالي الناتج المحلي	القيمة مليار دولار
1990	44.0	98.0	43.1	39.8	3.3-	2.1	14.5	5.3	2.3
1991	49.1	103.7	50.9	44.5	6.4-	1.9	17.9	8.1	4.0
1992	59.2	98.6	58.3	54.2	4.1-	2.0	21.7	8.8	5.2
1993	66.9	100.1	67.0	59.8	7.2-	4.2	26.0	7.5	5.0
1994	74.5	101.6	75.7	66.2	9.5-	3.6	30.0	5.8	4.3
1995	88.8	103.9	92.3	76	16.3-	3.1	38.7	4.7	4.2
1996	100.9	98.6	99.5	90	9.5-	2.2	42.9	5.0	5.1
1997	100.2	99.1	99.3	90	9.3-	1.2	43.2	5.1	5.1
1998	72.2	78.0	56.3	55.9	0.4-	0.9	19.4	3.0	2.2
1999	79.1	74.9	59.3	60.1	0.8	4.5	17.3	4.9	3.9
2000	93.8	80.8	75.8	80.2	4.4	5.9	23.7	4.0	3.8
2001	92.8	82.6	76.6	75.1	1.5-	4.0	23.3	0.6	0.6
2002	100.8	82.7	83.4	79.8	3.6-	4.1	23.7	3.2	3.2
2003	110.2	80.3	88.5	90	1.5	3.3	24.7	2.2	2.5
2004	124.7	79.6	99.3	105.9	6.6	1.8	26.1	3.7	4.6
2005	143.5	78.1	112.0	115.4	3.4	0.8	32.0	2.7	3.9
2006	162.7	78.2	127.2	131.2	4.0	1.0	35.7	4.7	7.7
2007	193.5	80.1	155.1	160	4.9	0.6	43.4	4.7	9.1
2008	230.8	77.7	179.3	180	0.7	1.2	47.5	3.3	7.6
2009	202.3	79.7	161.3	160	1.3-	0.4	44.4	0.1	0.1
2010	247.5	83.0	205.5	200	5.5-	0.1	55.8	4.4	10.9
2011	289.3	83.6	241.8	240	1.8-	0.0	64.5	5.2	15.1
2012	305.0	88.4	269.7	270.2	0.5	0.0	78.2	3.2	9.7
2013	313.2	90.7	284.1	290.1	6.0	0.0	84.1	3.7	11.6
2014	327	90.2	295	308.3	13.3	0.0	86.4	4.2	13.9
المتوسط	146.9	87.7	126.3	125	1.3-	1.96	38.6	4.3	5.8
أكبر قيمة	327	103.9	295	308.3	13.3	5.9	86.4	8.8	15.1
اقل قيمة	44	74.9	43.1	39.8	16.3-	0.0	14.5	0.1	0.1

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

تابع جدول (2)أهم محددات النمو الإقتصادي في ماليزيا خلال (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	واردات السلع والخدمات مليار دولار	صادرات السلع والخدمات		صافي الميزان التجاري	الإيرادات النفطية		سعر الصرف	عدد السكان مليون
			مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي		القيمة مليار دولار	ايرادات الموارد النفطية من (ب.م) %		
1990	44.0	31.9	32.8	74.5	0.9	4.5	10.2	2.7	18.2
1991	49.1	40.0	38.2	77.8	1.8-	3.8	7.8	2.8	18.7
1992	59.2	44.1	44.9	76.0	0.8	3.8	6.4	2.5	19.2
1993	66.9	52.9	52.8	78.9	0.1-	3.2	4.8	2.6	19.7
1994	74.5	67.6	66.4	89.2	1.2-	3.1	4.1	2.6	20.2
1995	88.8	87.1	83.6	94.1	3.5-	3.6	4.1	2.5	20.7
1996	100.9	91.0	92.4	91.6	1.4	4.5	4.5	2.5	21.3
1997	100.2	92.5	93.4	93.3	0.9	4.2	4.2	2.8	21.8
1998	72.2	67.7	83.5	115.7	15.9	2.5	3.5	3.9	22.4
1999	79.1	76.2	96.0	121.3	19.8	3.3	4.2	3.8	22.9
2000	93.8	94.3	112.4	119.8	18.0	5.5	5.9	3.8	23.4
2001	92.8	86.3	102.4	110.4	16.2	4.8	5.2	3.8	23.9
2002	100.8	91.8	109.2	108.3	17.4	5.2	5.2	3.8	24.4
2003	110.2	96.2	117.9	106.9	21.7	6.6	6.0	3.8	24.9
2004	124.7	118.5	143.9	115.4	25.4	9.2	7.4	3.8	25.3
2005	143.5	130.6	162.0	112.9	31.5	12.6	8.8	3.8	25.8
2006	162.7	147.1	182.5	112.2	35.5	14.6	9.0	3.7	26.3
2007	193.5	167.0	205.5	106.2	38.5	15.9	8.2	3.4	26.7
2008	230.8	178.1	229.7	99.5	51.5	21.9	9.5	3.3	27.2
2009	202.3	143.9	184.9	91.4	41.0	12.3	6.1	3.5	27.7
2010	247.5	189.0	231.0	93.3	42.0	15.8	6.4	3.2	28.1
2011	289.3	217.3	264.8	91.5	47.5	18.5	6.4	3.1	28.6
2012	305.0	224.7	260.0	85.3	35.3	18.9	6.2	3.1	29.0
2013	313.2	226.7	255.8	81.7	29.1	17.5	5.6	3.2	29.5
2014	327	228.5	260.4	79.6	31.9	18.3	5.6	3.3	29.9
المتوسط	146.9	119.6	140.3	95.5	20.6	9.4	6.4	3.2	24.2
أكبر قيمة	327	228.5	264.8	121.3	51.5	21.9	10.2	3.9	29.9
اقل قيمة	44	31.9	32.8	74.5	3.5-	2.5	3.5	2.5	18.2

المصدر: اعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:**

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي:

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- يتضح أن متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ حوالي 146.9 مليار دولار بحد أدنى 44 مليار دولار عام 1990م وبحد أقصى حوالي 327 مليار دولار عام 2014م.
- يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع إجمالي الناتج المحلي من 100.2 مليار دولار في عام 1997م إلى 72.2 مليار دولار عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع إجمالي الناتج المحلي من 93.8 مليار دولار في عام 2000م إلى 92.8 مليار دولار عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع إجمالي الناتج المحلي من 230.8 مليار دولار في عام 2008م إلى نحو 202.3 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008م.

ب- الإنفاق العام:

- يتضح أن متوسط الإنفاق العام خلال الفترة بلغ حوالي 126.3 مليار دولار بحد أدنى 43.1 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى 295 مليار دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن الإنفاق العام قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع الإنفاق العام من 99.1 مليار دولار في عام 1997م إلى 78 مليار في عام 1998م متأثراً بأزمة النمور الأسيوية في عام 1997م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: ثبات الإنفاق العام فكان 75.8 مليار دولار في عام2000م ونحو 76.6 مليار دولار في عام 2001م .

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع الإنفاق العام من 179.3 مليار دولار في عام 2008م إلى 161.3 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ج- الإيراد العام:

- يتضح أن متوسط الإيراد العام خلال الفترة بلغ حوالي 125 مليار دولار بحد أدنى 39.8 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى 308.3 مليار دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن الإيراد العام قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع الإيراد العام من 90 مليار دولار في عام 1997م إلى 55.9 مليار دولار في عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع الإيراد العام من 80.2 مليار دولار في عام 2000م إلى 75.1 مليار دولار في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: شبه ثبات الإيراد العام فكان 179.3 مليار دولار في عام 2008م ونحو 161.3 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

د- صافي الميزانية:

- حققت الميزانية عجزاً خلال الفترة بلغ متوسطه - 1.3 مليار دولار بحد أدنى - 16.3 مليار دولار في عام 1995م وبحد أقصى 13.3 مليار دولار عام 2014م.
- يلاحظ أن صافي الميزانية قد مر بظاهرتين خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 2001م: تراجع صافي الميزانية من 4.4 مليار دولار فائضاً في عام 2000م إلى عجز- 1.5 مليار دولار في عام2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م.

المرحلة الثانية في عام 2008م: تراجع صافي الميزانية من 4.9 مليار دولار فائضاً في عام 2007م إلى 0.7 مليار دولار فائضاً في عام 2008م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008م.

هـ- الديون الخارجية:

بلغ متوسط الدين الخارجي 1.96 مليار دولار، بحد أدنى صفراً خلال (2011م-2014م)، بحد أقصى 5.9 مليار في عام 2000م.

و- التكوين الرأسمالي:

- يتضح أن متوسط التكوين الرأسمالي خلال الفترة بلغ حوالي 38.6 مليار دولار بحد أدنى 14.5 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى 86.4 مليار دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن التكوين الرأسمالي قد مّر بظاهرتين خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع التكوين الرأسمالي من 43.2 مليار دولار في عام 1997م إلى 19.4 مليار دولار عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998م.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع التكوين الرأسمالي من 23.7 مليار دولار في عام 2000م إلى 23.3 مليار دولار في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي من سبتمبر عام 2001م.

ز- الإستثمار الأجنبي المباشر:

- يتضح أن متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة بلغ حوالي 5.5 مليار دولار بحد أدنى 2.2 مليار دولار في عام 1998م وبحد أقصى حوالي 15.1 مليار دولار عام 2011م.
- يلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر من 5.1 مليار دولار في عام 1997م إلى 2.2مليار دولار في عام 1998م متأثراً بأزمة النمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر من 3.5 مليار دولار في عام 2000م إلى 0.6 مليار دولار في عام2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001.

المرحلة الثالثة في عام 2008م: تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر من 9.1 مليار دولار في عام 2007م إلى 7.6 مليار دولار عام 2008م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ح- ايرادات القطاع النفطي:

بلغ متوسطه 9.4 مليار دولار، وبحد أدنى 2.5 مليار عام 1998م، وبحد أقصى 21.9 مليار دولار في عام 2008م.

- يلاحظ أن إيراد القطاع النفطي قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع الإيراد النفطي من 4.2 مليار دولار في عام 1997م إلى 2.5مليار دولار في عام 1998م متأثراً بأزمة النمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع الإيراد النفطي من 5.5 مليار دولار في عام 2000م إلى 4.8مليار دولار في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع الإيراد النفطي من 9.5 مليار دولار في عام 2008م إلى 6.1 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ط- إجمالي الواردات السلعية والخدمية:

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- يتضح أن متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة بلغ حوالي 119.6 مليار دولار بحد أدنى 31.9 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى حوالي 228.5 مليار دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن إجمالي الواردات قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع إجمالي الواردات من 92.5 مليار دولار في عام 1997م إلى 67.7 مليار دولار عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع إجمالي الواردات من 94.3 مليار دولار في عام 2000م إلى 86.3 مليار دولار في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمير في عام2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع إجمالي الواردات من 178.1 مليار دولار في عام 2008م إلى 143.9 مليار دولار في عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ي- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

- يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة بلغ حوالي 140.3 مليار دولار بحد أدنى 32.8 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى حوالي 264.8 مليار دولار في عام 2013م.
- يلاحظ أن إجمالي الصادرات قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع إجمالي الصادرات من 93.4 مليار دولار في عام 1997م إلى 83.5 مليار دولار عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع إجمالي الصادرات من 112.4 مليار دولار في عام 2000م إلى 102.4 مليار دولار عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م,

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع إجمالي الصادرات من 229.7 مليار دولار في عام 2008م إلى 184.9 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ك- صافي الميزان التجاري:

- حقق صافي الميزان التجاري فائضاً خلال الفترة بلغ متوسطه 20.6 مليار دولار بحد أدنى عجز -3.5 مليار دولار عام 1995م وبحد أقصى 51.5 مليار دولار فائضاً في عام 2011م.
- يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد مر بظاهرتين خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المرحلة الأولى في عام 1997م: تراجع فائض صافي الميزان التجاري من 1.4 مليار دولار في عام 1996م إلى 0.9 مليار دولار عام 1997م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية.

المرحلة الثانية في عام 2009م: تراجع فائض صافي الميزان التجاري من 51.5 مليار دولار في عام 2008م إلى 41 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ل- عدد السكان:

- يتضح أن متوسط عدد السكان خلال الفترة بلغ حوالي 24.2 مليون نسمة، بحد أدنى 18.2 مليون في عام 1990م وبحد أقصى 29.9 مليون في عام 2014م.

م- سعر الصرف:

بلغ متوسطه 3.2 مقابل الدولار، بحد أدنى 2.5 وبحد أقصى 3.9، كان يتسم بالإستقرار النسبي.

2- أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا:

يعكس **الجدول التالي** أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا ومن **أهمها:** متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، نسبة الإدخار إلى إجمالي الناتج المحلي، الإستهلاك النهائي، الإيرادات السياحية..الخ.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

جدول (3) أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي%	الإدخار المحلي		معدل التضخم %	معدل البطالة %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ألف دولار	الإستهلاك النهائي		الإيرادات السياحة	
			% من إجمالي الناتج المحلي	القيمة مليار دولار				القيمة مليار دولار	من إجمالي الناتج	% من إجمالي الناتج المحلي	مليار دولار القيمة
1990	44.0	9.0	30.4	13.	2.6	3.2	2.4	28.9	65.6	10.	4.5
1991	49.1	9.5	29.3	14.	4.4	3.3	2.6	32.4	65.9	9.6	4.7
1992	59.2	8.9	31.7	18.	4.8	3.7	3.1	37.4	63.3	8.3	4.9
1993	66.9	9.9	34.7	23.	3.5	4.1	3.4	40.7	60.9	7.5	5
1994	74.5	9.2	35.1	26.	3.7	3.8	3.7	45.0	60.4	6.8	5.1
1995	88.8	9.8	33.9	30.	3.5	3.1	4.3	53.6	60.3	5.7	5.04
1996	100.9	10.	37.0	37.	3.5	2.5	4.7	57.6	57.1	5.7	5.73
1997	100.2	7.3	37.0	37.	2.7	2.4	4.6	56.2	56.1	4.9	4.93
1998	72.2	-	39.8	28.	5.3	3.2	3.2	37.0	51.3	4.5	3.24
1999	79.1	6.1	38.3	30.	2.7	3.4	3.5	41.6	52.6	5.6	4.40
2000	93.8	8.9	35.9	33.	1.5	3	4.0	50.6	53.9	6.3	5.87
2001	92.8	0.5	32.3	29.	1.4	3.5	3.9	54.0	58.2	8.2	7.63
2002	100.8	5.4	32.7	33.	1.8	3.5	4.1	58.5	58.0	8.0	8.08
2003	110.2	5.8	34.9	38.	1.0	3.6	4.4	63.4	57.5	6.2	6.80
2004	124.7	6.8	35.1	43.	1.5	3.5	4.9	70.6	56.6	7.4	9.18
2005	143.5	5.3	36.8	52.	3.0	3.5	5.6	79.9	55.7	7.2	10.39
2006	162.7	5.6	38.8	63.	3.6	3.3	6.2	90.3	55.5	7.5	12.28
2007	193.5	6.3	38.8	75.	2.0	3.2	7.2	109.8	56.7	9.3	17.95
2008	230.8	4.8	38.5	88.	5.4	3.3	8.5	129.7	56.2	8.0	18.55
2009	202.3	-	33.4	67.	0.6	3.7	7.3	125.2	61.9	8.5	17.23
2010	247.5	7.4	34.2	84.	1.7	3.4	8.8	147.9	59.7	7.3	18.15
2011	289.3	5.2	34.8	100	3.2	3.1	10.1	174.6	60.3	6.8	19.65
2012	305.0	5.6	31.7	96.	1.7	3	10.5	190.6	62.5	6.6	20.25
2013	313.2	4.7	30.4	95.	2.1	3.2	10.6	202.4	64.6	6.7	21.03
2014	327	6	30.9	101	3.1	3.2	10.9	212.6	65	6.8	22.2
المتوسط	146.9	6	34.7	50.	2.8	3.1	5.7	87.6	59	7.2	10.5
أكبر	327	10	39.8	101	5.4	4.1	10.9	212.6	65.9	10.	22.2
اقل	44	-	29.3	13.	0.6	2.4	2.4	28.9	51.3	4.5	3.24

المصدر: اعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:**

أ- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- يتضح أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ حوالي 6% بحد أدنى -7.4% في عام 1998م وبحد أقصى 10% في عام1996م.
- يلاحظ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 7.3% فـــــي عام 1997م إلى -7.4 % في عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 8.9% في عام 2000م إلى 0.5% في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 4.8% في عام 2008م إلى سالب 01.5% في عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ب- نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ 34.7 % بحد أدنى 29.3 % في عام 1991م وبحد أقصى 39.8 % في عام 1998م.
- يلاحظ أن نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي قد مرّ بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1999م: تراجعت نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي من 39.8% عام 1998م إلى 38.3% عام 1999م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجعت نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي من 35.9% عام 2000م إلى 32.3% عام 2001م متأثراً بأحداث 11 سبتمبر في عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجعت نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي من 38.5% عام 2008م إلى 33.4% في عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

ج-إجمالي الإدخار المحلي:

- يتضح أن متوسط الإدخار المحلي خلال الفترة بلغ 50.6 مليار دولار بحد أدنى 13.4 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى 101مليار دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن الإدخار المحلي قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع الإدخار المحلي من 37.1 مليار دولار في عام 1997م إلى 28.8 مليار دولار في عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع الإدخار المحلي من 33.7مليار دولار في عام 2000م إلى 29.9 مليار دولار في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع الإدخار المحلي من 88.9 مليار دولار في عام 2008م إلى 67.5 مليار دولار في عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

د- معدل التضخم:

- يتضح أن متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 2.8% بحد أدنى 1% في عام 2003م وبحد أقصى 5.4% في عام 2008م.
- يلاحظ أن معدل التضخم قد مرّ بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: إرتفع معدل التضخم من 2.7% في عام 1997م إلى 5.3% في عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع معدل التضخم من 1.5% في عام 2000م إلى 1.4% في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2008م: إرتفع معدل التضخم من 2% في عام 2007م إلى 5.4% في عام 2008م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

هـ- معدل البطالة:

- يتضح أن متوسط معدل البطالة خلال الفترة بلغ 3.1% بحد أدنى 2.4% في عام 1997م وبحد أقصى 4.1% في عام 1993م، ويعتبر من أقل معدلات البطالة في العالم.
- يلاحظ أن معدل البطالة قد مرّ بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: إرتفع معدل البطالة من 2.4% في عام 1997م إلى 3.2% في عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1997م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: إرتفع معدل البطالة من 3% في عام 2000م إلى 3.5% في عام 2001م متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المرحلة الثالثة في عام 2008م: إرتفع معدل البطالة من 3.2% في عام 2007م إلى 3.3% في عام 2008م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

و- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

- يتضح أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ 5.7 ألآف دولار بحد أدنى 2.4 ألف دولار في عام 1990م وبحد أقصى 10.9 ألآف دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 4.6 ألآف دولار عام 1997م إلى 3.2 ألآف دولار عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2001م: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 4 ألآف دولار في عام 2000م إلى 3.9 ألآف دولار في عام 2001م متأثراً بأحداث عام 2001م.

المرحلة الثالثة في عام 2009م: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 8.5 ألآف دولار عام 2008م إلى 7.3 ألآف دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008م.

ز- الإستهلاك النهائي:

- يتضح أن متوسط الإستهلاك النهائي خلال الفترة بلغ 87.6 مليار دولار بحد أدنى 28.9 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى 212.6 مليار دولار في عام 2014م.
- يلاحظ أن نسبة الإستهلاك النهائي إلى إجمالي الناتج المحلي قد مرت بظاهرتين خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م : تراجع حجم الإستهلاك النهائي من 56.2 مليار دولار في عام 1997م إلى 37 مليار دولار عام 1998م بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2009م : تراجع حجم الإستهلاك النهائي من 129.7 مليار دولار في عام 2008م إلى 125.2 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008م.

ح- الإيرادات السياحية:

- يتضح أن متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة بلغ 10.5 مليار دولار بحد أدنى 3.24 مليار دولار في عام 1990م وبحد أقصى 22.2 مليار دولار في عام 2014م.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- يلاحظ أن الإيرادات النفطية قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولى في عام 1998م: تراجعت الإيرادات السياحية من 4.93 مليار دولار في عام 1997م إلى 3.24 مليار دولار عام 1998م متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998م.

المرحلة الثانية في عام 2009م: تراجعت الإيرادات السياحية من 18.5 مليار دولار في عام 2008م إلى 17.2 مليار دولار في عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

المرحلة الثالثة: بلغ متوسط نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الناتج المحلي 7.2%، وبحد أدنى 4.5% في عام 1998م، بحد أقصى 10.2% في عام1990م.

تقدير العلاقة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا:

أولاً : توصيف النموذج المبدئى:

تم تحديد المتغيرات التفسيرية والتى تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي بناء على الأساس النظرى للنموذج والدراسات التطبيقية السابقة.

أ- توصيف متغيرات النموذج :

- **المتغير التابع:**

(Y_M): الناتج المحلي في ماليزيا .

- **المتغرات المستقلة:**

M_1: الإنفاق العام. **M_2:** الإيراد العام. **M_3:** صافى الميزازية **M_4:** الديون الخارجية. **M_5:** التكوين الرأسمالى.

M_6: الإستثمار الجنبى المباتشر. **M_7:** واردات السلع والخدمات. **M_8:** صادرات السلع والخدمات.

M_9: صافى الميزان التجارى. **M_{10}:** الإيرادات النفطية **M_{11}:** سعر الصرف. **M_{12}:** عدد السكان.

M_{13}: حجم الإدخار. **M_{14}:** معدل التضخم **M_{15}:** معدل البطالة **M_{16}:** الإستهلاك المحلى

M_{17}: الإيرادات السياحية

ثانيا: تحديد المتغيرات الفعلية للنموذج:

ولتحديد المتغيرات الفعلية التى سوف تستخدم فى النموذج إجراء عدد من المحاولات التقديرية حتى لا يتم تجاهل بعض المتغيرات التفسيرية ومن هذه المحاولات:

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

تم تقدير مصفوفة الإرتباط كما هو موضح بالجدول رقم (6-1):وتبين من تقدير مصفوفة الإرتباط مايلى:

1- أن هناك عدد من المتغيرات المستقلة لايوجد علاقة إرتباطية معنوية بينها وبين المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى) وبالتالى تم إستبعادها من النموذج وهذه المتغيرات هى:

- صافى الميزانية - سعر الصرف- معدل التضخم- معدل البطالة

2- إتضح وجود مشكلة الإزدواج الخطى بين عدد من المتغيرات المستقلة حيث تبين أن هناك علاقة إرتباطية معنوية بين صافى الميزان التجارى وكل من (الإيراد العام - الصادرات- الواردات- الديون الخارجية-الإيرادات السياحية)، وبالتالى تم إستبعاد هذه المتغيرات من النموذج والإبقاء على صافى الميزان التجارى بإعتباره أكثر إرتباطا بالمتغير التابع من هذه المتغيرات

جدول (4) نتائج تقدير مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

	إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العام	الإيراد العام	صافي الميزانية	الديون الخارجية	التكوين الرأسمالي	الإستثمار الأجنبي المباشر	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	صافي الميزان التجاري	الإيرادات النفطية	سعر الصرف	عدد السكان	إجمالي الناتج المحلي	الإدخار المحلي	معدل التضخم%	معدل البطالة%	الإستهلاك النهائي	الإيرادات السياحة
إجمالي الناتج المحلي	1	.990**	.993**	.400	-.704**	.935**	.809**	.987**	.973**	.758**	.928**	.131	.919**	1.000**	.987**	-.218-	-.172-	.996**	.972**
الإنفاق العام	.990**	1	.997**	.432	-.698**	.971**	.829**	.967**	.937**	.669**	.886**	.031	.869**	.990**	.961**	-.197-	-.208-	.996**	.946**
الإيراد العام	.993**	.997**	1	.466	-.694**	.959**	.824**	.972**	.946**	.679**	.895**	.083	.887**	.993**	.964**	-.210-	-.193-	.997**	.952**
صافي الميزانية	.400	.432	.466	1	-.314-	.447	.576	.392	.339	-.089-	.197	-.149-	.444	.400	.328	-.057-	-.128-	.436	.378
الديون الخارجية	-.704**	-.698**	-.694**	-.314-	1	-.674**	-.591**	-.677**	-.670**	-.486*	-.713**	.073	-.583**	-.704**	-.711**	.249	.249	-.701**	-.708**
التكوين الرأسمالي	.935**	.971**	.959**	.447	-.674**	1	.816**	.907**	.852**	.520*	.787**	-.129-	.766**	.935**	.894**	-.140-	-.320-	.949**	.863**
الإستثمار الأجنبي المباشر	.809**	.829**	.824**	.576	-.591**	.816**	1	.800**	.761**	.522*	.748**	-.161-	.622**	.809**	.807**	.100	-.251-	.809**	.754**
واردات السلع والخدمات	.787**	.967**	.972**	.392	-.677**	.907**	.800**	1	.992**	.798**	.936**	.209	.947**	.987**	.990**	-.246-	-.212-	.971**	.958**
صادرات السلع والخدمات	.773**	.937**	.946**	.339	-.670**	.852**	.761**	.992**	1	.868**	.953**	.290	.967**	.973**	.989**	-.255-	-.165-	.950**	.962**
صافي الميزان التجاري	.858**	.669**	.679**	-.089-	-.486*	.520*	.522*	.798**	.868**	1	.869**	.329	.871**	.758**	.828**	-.084-	.293	.708**	.823**
الإيرادات النفطية	.928**	.886**	.895**	.197	-.713**	.787**	.748**	.936**	.953**	.869**	1	.189	.883**	.928**	.958**	-.113-	-.107-	.902**	.958**
سعر الصرف	.131	.031	.083	-.149-	.073	-.129-	-.161-	.209	.290	.329	.189	1	.484*	.131	.169	-.391-	.146	.086	.149
عدد السكان	.919**	.869**	.887**	.444	-.583**	.766**	.622**	.947**	.967**	.871**	.883**	.484*	1	.919**	.930**	-.390-	-.084-	.893**	.909**
إجمالي الناتج المحلي	1.000**	.990**	.993**	.400	-.704**	.935**	.809**	.987**	.973**	.758**	.928**	.131	.919**	1	.987**	-.218-	-.172-	.996**	.972**
الإدخار المحلي	.987**	.961**	.964**	.328	-.711**	.894**	.807**	.990**	.989**	.828**	.958**	.169	.930**	.987**	1	-.176-	-.189-	.968**	.972**
معدل التضخم%	-.218-	-.197-	-.210-	-.057-	-.102-	-.140-	.100	-.246-	-.255-	-.084-	-.113-	.391-	-.390-	-.218-	-.176-	1	-.045-	-.222-	-.238-
معدل البطالة%	-.172-	-.208-	-.193-	-.128-	.249	-.320-	-.251-	-.212-	-.165-	.293	-.107-	.146	-.084-	-.172-	-.189-	-.045-	1	-.159-	-.070-
الإستهلاك النهائي	.996**	.996**	.997**	.436	-.701**	.949**	.809**	.971**	.950**	.708**	.902**	.086	.893**	.996**	.968**	-.222-	-.159-	1	.963**
الإيرادات السياحة	.972**	.946**	.952**	.378	-.708**	.863**	.754**	.958**	.962**	.823**	.958**	.149	.909**	.972**	.972**	-.238-	-.070-	.963**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed) . *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

ثالثا: الشكل الرياضي للنموذج:

بناء على ما تم التوصل إليه من خلال مصفوفة الإرتباط فى الجدول رقم (6-1) وبعد إستبعاد المتغيرات المستقلة غير المرتبطة بالمتغير التابع وكذلك إستبعاد المتغيرات التى بينها إزدواج خطو تم تحديد المتغيرات المستقلة الفعلية الداخلة فى النموذج على النحو التالى:

M_1: الإنفاق العام. **M_2:** التكوين الرأسمالى. **M_3:** الإستثمار الجنبى المباتشر. **M_4:** صافى الميزان التجارى.

M_5: الإيرادات النفطية **M_6:** عدد السكان. **M_7:** حجم الإدخار. **M_8:** الإستهلاك المحلى

ويأخذ النموذج الصورة **التالية:**

$$Y_M = a_0 + a_1 M_1 + a_2 M_2 + a_3 M_3 + a_4 M_4 + a_5 M_5 + a_6 M_6 + a_7 M_7 + a_8 M_8$$

خطوات تقدير النموذج: باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews**:

أ- إختبارات صلاحية النموذج:

1- نتائج إختبار السكون للسلاسل المدروسة:

يوضح الجدول (1) بالملاحق نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات محل الدراسة أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في جميع مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار ADF أقل من القيم المجدولة (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً. بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. أى أن المتغيرات تعاني من مشكلة جذر الوحدة فيماعدا متغير المسافة والناتج المحلى الإجمالى للدول المستورة

2- إختبار التكامل المشترك (Co integration test) :

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين او أكثر بحيث تؤدى التقلبات فى أحدهما لإلغاء التقلبات فى الأخرى بطريقة تجعل هذه النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، ولعا هذا يعنى أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا ولكنها تكون مستقرة مجموعة، وأساس طريقة التكامل المشترك، كما سبق الإشارة إلى ذلك، تقوم على أن متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل)، وكما أشار Engle & Granger (1987) فإنه حتى وإن لم تكن السلاسل الزمنية (منفردة) ساكنة، فإن التركيبات الخطية لها يمكن أن تكون ساكنة وذلك بسبب أن قوى التوازن تميل إلى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية معاً في المدى الطويل. وعندما يحدث ذلك، فإن المتغيرات يمكن أن تعتبر متكاملة تكاملاً مشتركاً.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وقد اقترح (1987) Engel & Granger اختباراً للتكامل من خطوتين. وطبقاً لهذا الاختبار يتم أولاً تقدير معادلة التكامل المشترك بين بين السلاسل الزمنية للنموذج المقدر واقترح (1987) Granger وEngle استخدام اختبار ديكي– فولر المطور (المركب) (Augmented Dickey–Fuller Test)، واختصارا (ADF)، كما يمكن أيضاً استخدام اختبار فيليبس– بيرون (Phillips–Perron Test) واختصارا (p–p).

وفي خطوة أخرى، يتم بعد ذلك فحص والتأكد من استقرار البواقي (Residuals) فإذا كانت البواقي ساكنة، فإن هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن بينهما علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون البواقي في المستوى إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الحرجة. أما في حالة رفض الفرضية الصفرية، فإن هذا يعني سكون البواقي وبالتالي وجود تكامل مشترك وعلاقة مستقرة بين الأجل الطويل بين المتغيرات، ويتضح من خلال الجدول (2) رفض فرضية العدم وذلك بعد مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) المجدولة (الحرجة) طبقاً لـ(Mackinnon 1991)، مما يعني سكون بواقي معادلة التكامل المشترك بين المتغيرات وهذا يشير إلى أن متغيرات النموذج متكاملة حتى الدرجة الثانية أى وجود تكامل مشترك بينها(هناك علاقة طويلة الأجل بينها).

طرق استقرار السلاسل:

الطريقة الأولى :

طريقة احتساب الفروق Augmented Dickey–Fuller test statistic (ADF)

ويضح نتائج الجدول رقم (3) بالملاحق أن المتغيرات التي تعاني من مشكلة جذر الوحدة قد تباينت من ناحية درجة السكون فقد سكنت بعض المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى وسكنت بعض المتغيرات عن أخذ الفروق الثانية ، أى أنه عند احتساب الفروق الأولى والثانية لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة. وباختصار أنها أصبحت مستقرة.

الطريقة الثانية: تحويل قيم السلاسل الأصلية إلى قيم لوغاريتمية

ب– نتائج تقدير النموذج (تقدير العلاقة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا):

تم تقدير العلاقة بين محددات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي في ماليزيا، وذلك من خلال النموذج السابق، وباستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews**، وذلك للوقوف على أهم تلك المتغيرات (أهم محددات النمو الإقتصادي في ماليزيا) وكانت النتائج على النحو التالى:

أولا: التقييم الإقتصادى للنموذج المقدر:

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

1- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين الإنفاق العام حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.604) وهو إرتباط غير معنوى إحصائيا

2- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين التكوين الرأسمالى حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.389) وهو إرتباط معنوى إحصائيا

3- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين الإستثمار الأجنبى المباشر حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.139) وهو إرتباط معنوى إحصائيا

4- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين صافى الميزان التجارى حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.210) وهو إرتباط معنوى إحصائيا

5- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين الإيرادات النفطية حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.172) وهو إرتباط معنوى إحصائيا

6- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين عدد السكان حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.912) وهو إرتباط معنوى إحصائيا

7- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين حجم الإدخار حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.281) وهو إرتباط معنوى إحصائيا

8- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وبين الإستهلاك المحلى حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (0.361) وهو إرتباط غير معنوى إحصائيا

9- تشير قيمة معامل التحديد أن 99.1% من التغير فى الناتج المحلى الإجمالى تعزى إلى مجموعة المتغيرات التفسيرية بالنموذج ، و0.9% يعود لمتغيرات آخرى غير مقيسة بالنموذج.

ثانيا: التقييم الإحصائى للنموذج المقدر:

1- ثبتت المعنوية الإحصائية **t-Statistic** لإختبار معنوية معاملات الإنحدار بين الناتج المحلى الإجمالى وكل من المتغيرات التالية (الإنفاق العام- التكوين الرأسمالى -الإستثمار الأجنبى المباشر - صافى الميزان التجارى - الإيرادات النفطية - حجم الإدخار) ومعنى ذلك ان نرفض الفرض الصفرى القائل بعدم وجود علاقة بين الناتج المحلى الإجمالى وكل من (الإنفاق العام- التكوين الرأسمالى -الإستثمار الأجنبى المباشر - صافى الميزان التجارى - الإيرادات النفطية - حجم الإدخار) خلال فترة الدراسة ونقبل الفرض البديل بدرجة ثقة بين 95- 100% استنادا الى قيم p المناظرة ونقبل الفرض البديل الذى يؤكد على معنوية تلك العلاقة.

2- لم ثبت المعنوية الإحصائية **t-Statistic** لإختبار معنوية معاملات الإنحدار بين الناتج المحلى الإجمالى وكل من المتغيرات التالية (عدد السكان- الإستهلاك النهائى) ومعنى ذلك اننا نقبل الفرض الصفرى القائل بعدم وجود علاقة بين بين الناتج المحلى الإجمالى وكل من المتغيرات التالية (عدد السكان- الإستهلاك النهائى)

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

3- بلغت قيمة **F-statistic** 344.812 وهى ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 100% مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر.

ثالثا: التقييم الإقتصادى القياسى للنموذج المقدر:

إذا رجعنا إلى قيمة احصائية بالجدول **Durbin-Watson** نجدها تساوى 1.454 وهى لم تتجاوز قيمة (d) المقدرة الحد الأعلى فى القيمة مما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتى فى سلسلة البواقى وهذا يعنى عدم وجود مشاكل قياسية فى النموذج المقدر

جدول (5) نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى والمتغيرات المستقلة

Dependent Variable: Y_M					
Cross-sections included					
Swamy and Arora estimator of component variances					
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (no d.f. correction)					
Variable	Coefficient	Std. Error	Beta	t-Statistic	Prob.
Constant	2.641	1.002		2.636	0.018
LN(M1) الإنفاق العام.	0.604	0.367	0.516	1.646	0.119
LN(M2) التكوين الرأسمالى.	0.389	0.113	0.311	3.442	0.003
LN(M3) الإستثمار الجنبى المباتشر.	0.139	0.035	0.042	3.971	0.001
LN(M4) صافى الميزان التجارى.	0.21	0.037	0.552	5.676	0.000
LN(M5)الإيرادات النفطية	0.172	0.054	0.080-	3.185	0.008
LN(M6) عدد السكان.	0.912	0.492	0.211-	1.854	0.083
LN(M7) حجم الإدخار.	0.281	0.106	0.279-	2.651	0.014
LN(M8)الإستهلاك المحلى	0.361	0.199	0.302	1.814	0.089
Period random			788.08		0.048
Idiosyncratic random			1205.17		1278.18
	Weighted Statistics				
R-squared	0.994	Mean dependent var			146.880
Adjusted R-squared	0.991	S.D. dependent var			90.156
S.E. of regression	0.057	Sum squared resid			0.052
F-statistic	344.812	Durbin-Watson stat			1.806
Prob(F-statistic)	0.0000				

المراجع

(1) إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، دار النفائس، الأردن، ط1،2008

(2) الخياط، عبد العزيز عزت، 2005م، "الصناديق الاستثمارية من وجهة نظر إسلامية"، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة

(3) العمايدة، محمد،علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،1991

(4) بيانات البنك الدولي (1970-2013).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

(5) حسن بصرى، تطوير التعليم في ماليزيا، في قضايا الاصلاح في ماليزيا، هدي ميتكيس ، حسن بصرى،(محرران)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية،2010)، ص ص247–24.

([6]) سكينة العكري، مجلة الوسط البحرينية – العدد 1087 – الأحد 28 أغسطس 2005 :

([7]) كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض(محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابق ، ص197.

(8) كمال المنوفى وأخرون، النموذج الماليزى للتنمية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،برنامج الدراسات الماليزية، 2005

(9) ريهام احمد صالح، التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة السياسية (دراسة حالة ماليزيا 1981–2009)، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية